تمــرد قبيلتي البوعلي والجنبة في صــور

على ســلطة حكومة مســقط ١٩٢٣ ــ ١٩٣٢

د. ابراهيم شــهداد
جامعـة قطـر

تمثل الصراعات الداخلية بتوجهاتها المختلفة ابرز سمات التاريخ العماني ، وغالبا ما كانت تتخذ أشكالا مختلفة ، منها الصراع التقليدي بين السلطة الدينية الممثلة في الامامة وأنصارها ، والسلطة المدنية الممثلة في سلطان مسقط الذي كان يلقى الدعم من قوة أجنبية وهي بريطانيا (*) ، ومنها الصراعات بين القبائل العمانية نفسها التي كانت تتكون من نحو مائة وست عشرة قبيلة(١) ، أو بينها وبين السلطة المركزية في مسقط ، بمحاولاتها المتعددة الى الجنوح عن سلطة الحكومة بمجرد احساسها بأن مصالحها مست، كتنصل الحكومة مثلا من العطايا التي تمنحها لتلك القبائل ، أو فرضها قوانين تضـر بالقبائل، كما فعلت في عام ١٩١٢ ، عند فرضها قانون منع تجارة الأسلحة، مما أدى الى ردود فعل عنيفة في أوساط القبائل ، التي كانت تعد تلك التجارة مصدرا هاما لتسلحها ، بالاضافة الى كونها احدى مصادر دخلها الرئيسة . وكانت ردود الفعل في العادة تتمثل بقيام القبائل بأعمال مضادة للحكومة ، كمهاجمة مصالحها أو مهاجمة الافراد الذين تربطهم مصالح معها ، بل كانت الامور تصل بها في بعض الاحيان الى اتخاذها مواقف لها طابع التمرد والانفصال عن سلطة الحكومة . ومن ابرز تلك المحاولات ما قامت به قبيلتا البوعلي والجنبة في منطقة صور في الفترة من عام ١٩٢٣ الى ١٩٣٢ .

كانت الامور قد أخذت بالاستقرار في عمــان لمصلحة سعيد بن تيمور ســلطان مسقط ، في أعقاب الاتفاقية التي عقدها مــع امام عمان في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٢٠ في قرية السيب ، وعرفت باتفاقية السيب ، وتمت بتوسط المقيم السياسي البريطاني في مسقط ، فاعترف كل فريق بالاخر ، ووضعت ضوابط لتنقل البضائع والافراد بين المنطقتين ، واقامة الامن ومعاقبة المخلين به ، وتعهد فيها أهل عمان بمسالمة السلطان

* لمعرفة تفاصيل هذا الصراع يمكن الرجوع الى : ابراهيم شهداد « الصراع الداخلي في عمان خلال القرن العشرين » أطروحة دكتوراه « قيد الطباعة » .

وطرد كل مسيىء لحكومة مسقط (*) .

ما كادت هذه الاتفاقية ترسي قواعد التعامل بين السلطنة والامامة حتى جوبه سلطان مسقط قام ١٩٢٣ بحركة تمرد قامت بها قبيلتا الجنبة والبوعلي في أهم منطقة من مناطق نفوذه في صور على الساحل ، والتي كانت عوائدها تشكل جزءا كبيرا من دخل الحكومة لكونها الميناء الثاني لحكومة مسقط والميناء الرئيسي لتصدير التمور في المقاطعة الشرقية ، الى جانب اشتهارها بتجارة العبيد والسلاح وتواجد أعداد كبيرة من الرعايا الانكليز والتجار الهنود فيها(٢) .

بدات أحداث ذلك التمرد عندما بدأ البوعلي الذين كانوا من أقوى مؤيدي سلطان مسقط ، بقيادة شيخهم محمد بن ناصر مع عمه الشيخ علي بن عبد الله ، بتبني أسلوب جديد في علاقتهم مع السلطان والتفكير جديا بالاستقلال عن الحكوملة ، مستغلين ضعف السلطان،وامتناعه عن دفع رواتبهم الدورية من أجل دوام ولائهم . فقام الشيخ محمد بن ناصر بتوجيه رسالة الى الوكيل السياسي البريطاني في مسقط يطالبه فيها بالدخول في علاقات مباشرة مع حكومته ، وأن تعترف به حكومة الهند حاكما مستقلا . غير أن طلبه بقي بلا رد ، الا أن ذلك لم يثنه عن اعلان استقلاله واتخاذ لقب أمير جعلان(**) مدركا أن الوقت ملائم لتأكيد استقلاله الفعلي عن السلطة أسوة بالامام الاباضي الذي كان قد استقل في عمان بعد اتفاقية السيب . فأعلن عام ١٩٢٤ بأنه لا يحق لسلطان مسقط تحصيل الضرائب من صور والموانىء المجاورة وفرض ضريبة قدرها دولارا*** واحدا على كل جمل محمل ذاهب أو عائد من صور وشرع في عمل عدة استحكامات في الميناء المذكور . وحاول في الوقت نفسه الحصول على تأييد سعودي فأوفد الى ابن سعود في عام ١٩٢٧ بعثة على رأسها بعض اخوته الذين كانوا يحكمون عددا من الموانىء والجزر المجاورة لصور(٣) .

وكان موقف والي صور حمود بن حمد ازاء ما قام به البوعلي موقف العاجز وكثيرا ما كان يقضي معظم وقته في السيب هربا من تلك المشاكل ، ويبدو أن سبب عجزه راجع الى عدم اهتمام السلطات المسقطية في بداية الامر فيما يبدو بالاحداث الدائرة هناك ، ورفضها طلبه بتزويده ببعض الجنود العرب لمعاونته في فرض سلطته ،

---

* لمزيد من التفاصيل عن اتفاقية السيب يمكن الرجوع الى أطروحة الدكتوراة السابقة الذكر . وحول النص الكامل لها بالانكليزية انظر : جمال زكريا قاسم ، الخليج العربي (دراسة لتاريخ الامارات العربية ١٩١٤ — ١٩٤٥) القاهرة ، دار الفكر العربي ١٩٧٣ ص ٥٤٧ — ٥٤٨ .

** جعلان موطن قبيلة البوعلي وتقع على بعد ٤٠ ميلا الى الجنوب الغربي من صور .

*** يقصد بالدولار : دولار ماريا تريزا ، وكان في ذلك الوقت يساوي ٢٦ر١ روبية هندية تقريبا .

وتوجيهها له بضرورة الاعتماد على قدراته الذاتية(٤) ،وهذا التهاون وعدم تقدير حكومة مسقط للاحداث الدائرة في صور دفع أكبر القبائل في المنطقة وهي قبيلة الجنبة الى الاقتداء بما قام به البوعلي فأنشأت مراكز جمركية في الموانىء التابعة لها على مقربة من صور ، وقامت بتحصيل الضرائب لصالحها ، كما رفض شيخ القبيلة مطالب حكومة مسقط بتسجيل السفن وتحصيل الضرائب باسم السلطان على الرغم من الوعود التي تلقاها بضمان اعفائه من الضرائب(٥). وزاد في تعقيد الامور تدخل انصار الامامة في الاحداث الدائرة في صور لعدم رضاهم عن انفراد قبيلة البوعلي الغافرية الوهابية المذهب بالسيطرة على ميناء صور ومن ثم تحديها لنفوذ القبائل الهناوية الاباضية المذهب في المنطقة ، وبخاصة منها قبيلة بني بوحسن المتحالفة مع الشيخ عيسى بن صالح المساعد الاول للامام الخليلي ، وتخوفوا كذلك من تعرض وارداتهم من البضائع الأجنبية التي كانت تأتي أغلبها من موانىء صور الى مخاطر الاستيلاء عليها من قبل قبيلة البوعلي . لذلك بات الامر خطيرا اذا ما تساهل سلطان مسقط سعيد بن تيمور في القبض على زمام الموقف في صور ، وبخاصة في حالة تدخل قوات الامامة ، مما يترتب على ذلك نشوب حرب قبلية لا هوادة فيها وقد يستغلها ابن سعود ، الذي كانت علاقاته مع الطرف السلطاني والامامي في توتر مستمر لصالحه . والغريب في الامر انه على الرغم من تفاعل تلك الاحداث في صور وسيرها بشكل يهدد سلطة سلطان مسقط ، فقد ظلت حكومة الهند الانجليزية صاحبة النفوذ الفعلي في مسقط تنظر اليها وكأنها مشكلات داخلية حتى عام ١٩٢٨ ، عندما ساءت الامور بشكل غير متوقع ، مبدية وجهة نظرها بأنه في حالة اعلان ابن سعود حمايته على البوعلي ، فلا بد من تذكيره بنص المادة السادسة من اتفاقية جدة(٦) التي وقعها مع بريطانيا في عام ١٩٢٧ ، وفي حال عدم استجابته لذلك يفضل عندئذ ارسال قوة عسكرية من الهند للاستيلاء على الميناء المذكور على أن يكون ذلك احتلالا مؤقتا حتى يعاد الموقف لصالح السلطنة ، بينما كان اقتراح المجلس النيابي في مسقط القبض على أمير جعلان واخضاع ميناء صور بالقوة لأن السلطنة مهددة بأن تفقد نصف دخلها فيما لو خضعت صور للسيطرة السعودية أو الاباضية(٧) .

وفي يناير / كانون الثاني ١٩٣٠ ناشد المقيم السياسي في الخليج ، حكومة الهند بضرورة ايجاد تسوية للأوضاع المتردية في صور مقترحا عليها الآتي :

أولا — تسوية الصراعات الداخلية بين قبائل الجنبة ، وتعيين أحد الشيوخ الموالين لمسقط واليا على صور .

ثانيا — استمالة الشيخ علي بن ناصر حاكم البوعلي الذي خلف محمد بن ناصر

عام ١٩٢٨ للاعتراف بسلطنة مسقط ، وأن يقوم بانزال العلم السعودي من موانئه ويرفع علم مسقط بدلا منه .

ثالثا ـ أن تسجل السفن وتجبى الضرائب لصالح السلطنة نظير امتيازات شخصية لشيوخ الجنبة والبوعلي الموالين لها ، توافق عليها حكومة مسقط .

بعد فترة من طرح تلك اقتراحات قام المعتمد السياسي في أغسطس / آب من العام نفسه بزيارة الى صور بحث خلالها مع شيوخ الجنبة والبوعلي موضوع صور ، محققا بعض النجاح مع شيخ البوعلي ، وحصل على وعد من الأخير بأن لا يعمل على الانفصال عن السلطنة ، وأن يقوم بتحصيل الضرائب لصالح السلطات ، وانزال العلم السعودي ورفع علم السلطان مكانه ، ونتيجة لذلك عم السلام والهدوء المدينة ، الا أنه بعد مضي فترة قصيرة عادت الاضطرابات اليها من جديد بسبب تنصل شيخ البوعلي من جميع وعوده السابقة وزاد على ذلك أنه خلال زيارته للمقيم السياسي في عدن طالبه بالآتي :

أولا ـ ابلاغ سلطان مسقط بعدم التدخل في شؤون قبائله .

ثانيا ـ أن يتم التراسل بينه وبين الوكيل السياسي مباشرة باعتباره حاكما مستقلا وليس تابعا لمسقط .

ثالثا ـ التصريح له بحق استيراد الاسلحة اللازمة له واصدار جوازات سفر خاصة لرعاياه باسم حكومة جعلان وتوابعها(٨) .

على اثر ذلك عقد اجتماع لمجلس الوزراء برئاسة الوكيل السياسي ، نيابة عن رئيس الوزراء السيد سعيد بن تيمور الوريث الشرعي لسلطان مسقط بسبب مرضه، الذي عرض على المجلس رأي المقيم السياسي بشأن الاحداث في صور ، والتي كانت تدعو الى ضرورة الاتصال بأمير جعلان ، الى جانب اتخاذ الخطوات الضرورية لأحكام سيطرة حكومة مسقط الكاملة على جمارك صور ، بينما كان رأي أعضاء المجلس انه من الصعوبة بأن يتنازل البوعلي عن مطالبهم بعايقا (*) التي هي سبب المشكلة ، وانه من دون عرض للقوة على الاقل ، فان الحالة ستكون أسوأ من قبل .

غير أن الوكيل السياسي رد عليهم بقوله بأنه لا يستطيع أن يعد بالدعم الفعلي لحكومة مسقط بشأن الاحداث في صور ، اللهم الا في وقت ما في المستقبل حيث تكون

* عايقا : أحد الحيين اللذين يتكون منهما ميناء صور ويقع في الجانب الشرقي من الميناء وهو مقر لقبيلة البوعلي (انظر لوريمر . دليل الخليج . القسم الجغرافي جـ٧ ، ترجمة مكتب أمر دولة قطر) .

حكومته قد قدرت اي نوع من الدعم سوف تحتاجه الحكومة المسقطية . طارحا في الوقت نفسه سؤالا على أعضاء المجلس عن خططهم في حل القضية ، وقد أجابوه : بأنهم يحبذون عقد مؤتمر في صور مع آل جنبة والبوعلي ، في الاول من اغسطس ١٩٣١ ،وهو الوقت الذي يكون فيه الزورق الحربي راسيا في صور ، بينما يستمر المؤتمر في الانعقاد كعلامة بأن الحكومة الهندية تدعمهم ، عندئذ فهم سوف يبلغون العناصر الموجودة من آل جنبة والبوعلي في عايقا بأنه سوف لا يسمح لأية قوارب شراعية أن تغادر الا بعد الموافقة على دفع المستحقات الجمركية بالكامل في المستقبل ، وأن أي مركب يمتنع عن ذلك فسوف يمنع من قبل الزورق الحربي ، وهم أيضا سوف يبلغون البوعلي بأن مطالبتهم بعايقا سوف لا يسمح بها بعد ذلك ، وأن سارية العلم التي لا تزال باقية مع أنها لا تحمل علما يرفرف حاليا ينبغي ازالتها ، واذا لم يتم انزالها ، عندئذ سوف يتم ازالتها بالقوة ، متنبئين بأن تلك الاعمال سوف لا تلقى معارضة من قبل آل جنبة بسبب علاقتهم السيئة مع البوعلي(٩) .

قبيل الاجتماع المنوي عقده في أغسطس / آب قام السيد سعيد رئيس الوزراء برفقة الوكيل السياسي بزيارة صور مرتين في شهر يوليو / تموز ، على ظهر سفينة حربية ، كانت لها نتائج مرضية الى أبعد حد فسويت خلالها الاختلافات بين قبيلة الجنبة ، وتم تعيين شيخ جديد لهم الى جانب بناء مقر جديد للجمارك يشرف على خليج كريك ، بالاضافة الى أنه تم فرض تسجيل المراكب الشراعية كما تم تثبيت سلطة الدولة بشكل فعال . أما مسألة البوعلي في عايقا فقد بقيت كما هي رغم مقابلة السيد سعيد لشيخ البوعلي في الزيارة الثانية التي لم تثمر عن أي شيء بسبب المطالب المفرطة التي طلبها الاخير . غير أن رئيس الوزراء ، عاود السفر الى صور في ٢٥ أكتوبر / تشرين الاول عام ١٩٣١ . بصحبة الوكيل السياسي في محاولة منه لحل مشكلة عايقا . وقبل المغادرة سأل رئيس الوزراء الوكيل السياسي عن مدى امكانية دعمه ، فكان جواب الوكيل بأن ليس بالامكان تقديم أي دعم فعال تحت أية ظروف(١٠)

وباءت محاولة السيد سعيد مع البوعلي بالفشل ، لدرجة أنهم رفضوا مقابلته رغم ارساله واليه سيف بن بدر اليهم ، عندما قام بتوجيه رسالة الى جميع زعماء عايقا ذاكرا فيها :

(لقد وجهت لكم تعليماتي للقيام بزيارتي في حلة أم القريمتين(*) هذا الصباح ولكنكم لم تحضروا ، ومن هذا يبدو أنكم ترفضون اطاعة أوامر الحكومة ، وبالتالي

---

* حلة أم القريمتين أكبر أحياء صور ، تسكنه قبيلة الجنبة .

تجبرونها ، ومن دون رغبة منها ، على التعامل معكم بطريقة غير سارة . وأن صديقنا قنصل صاحب الجلالة ملك بريطانيا موجود معي ، وقد رأى ما تصرفتم به نحوي)(١١).

في أعقاب عودة السيد سعيد الى مسقط قام بتوجيه رسالة الى الوكيل السياسي الكابتن (ر . ج ألبان) موضحا له فيها ، بأنه كان قد طلب المساعدة من حكومة جلالة ملك بريطانيا في قضية رعاياه في عايقا ، وانه حتى الآن لم يتشرف بالحصول على الرد ، وأضاف بأنه واثق باقتناعه الآن ، بعدما شاهد الامور بنفسه ، بأن هؤلاء الرعايا لا يطيعون أبدا أوامر حكومته ، اذا لم تستعمل القوة ضدهم ، واذا لم يعاقبوا ، فان الحالة ستكون أسوأ ومن شأن هذا أن يشجع الرعايا في المناطق الاخرى على التمرد ، والناس في صور جميعا ينتظرون نتيجة ما فعله أهالي عايقا . ولذلك وبناء على تعليمات المقيم السياسي وعلى نصيحته فانه سوف يرسل قاربه المسمى (السعيدي) لأسر المراكب الشراعية التابعة للبوعلي في عايقا ، مطالبا الحكومة البريطانية بأن يوسعوا دائرة مساعدتهم له ، كما كانت في الماضي ، حتى تكون النتيجة مرضية ، مؤكدا بأنه لن ينسى أفضالكم أبد(١٢) .

على اثر ذلك قام الوكيل السياسي بابداء رأيه في موضوع صور والبوعلي في مذكرة ، رفعها للمقيم السياسي في ٩ ديسمبر / كانون الاول ١٩٣١ ، ذكر فيها بأنه ينبغي أن نكون مستعدين لدعم مطالب الدولة ، بمعنى أن نكون مستعدين لاستعمال القوة مؤكدا بأن مشكلة البوعلي قد أصبحت الآن قضية ذات أهمية قصوى فيما يتعلق بالدولة من كلا الناحيتين السياسية والمالية ، وان استمرار البوعلي في تحدي الدولة ومنعها جمع العائدات الجمركية في عايقا يعني — وبصورة منطقية — أن يحذو حذوهم آل الجنبة ، وانه في حالة رفض الآخرين ، فان قبائل الباطنة وقبائل آل سعد وغيرهم سيقومون بالعمل نفسه ، وأكثر من ذلك فان هذه الحالة تراقب في المناطق الداخلية وان النتيجة سوف تكون من دون شك لها مضاعفات هناك أيضا . فالمسألة إذاً ليست مجرد الحصول على آلاف الدولارات من صور ، وانما تتعلق بمستقبل البلاد السياسي والمالي ، وانه اذا لم تحل المشكلة بنجاح فان الدولة سوف تعاني انتكاسا ويكون لدينا (رجل مريض) على عاتقنا لعدة أعوام قادمة(١٣) .

ويبدو أن المقيم السياسي قدر الموقف هذا ، لذلك نراه يعطي أوامر للوكيل لابلاغ الشيخ علي بأن حكومة جلالة الملك سوف تدعم مطالب السلطنة فيما يتعلق بعايقا ،والاكثر من ذلك أنه قام في١٣ ديسمبر/كانون الاول بزيارة صور بصحبة السيد سعيد والوكيل السياسي ، حيث جرت مقابلة طويلة مع الشيخ علي شيخ البوعلي امتدت عدة ساعات ،عرضت خلالها على الشيخ مطالب الدولة وكانت على النحو الآتي:

أولا ــ يجب دفع المستحقات الجمركية في عايقا .

ثانيا ــ تأسيس واقامة مقر جمركي هناك .

ثالثا ــ أن يتم تسجيل مراكب عايقا الشراعية كما هي الحال بالنسبة للمراكب التي تخص الرعايا الآخرين في الدولة .

غير أن الشيخ،مدعوما من مستشاريه الشيخ خميس بن سعيد والشيخ عبد الله الرواف ، أظهر فظاظة وعنادا رغم كل الجهود والعروض المختلفة التي عرضت عليه بقصد تمكينه من انقاذ ماء وجهه والانسحاب بلباقة ، فقد عرض عليه ، من ضمن ما عرض ، من قبل السيد سعيد استئجار بيت منه في عايقا ليكون مركزا للجمرك ، وأن يقوم الشيخ بنفسه بتزويد المركز بالحرس ، الى جانب استمرار الاعانة المالية البالغة ١٢٠٠ دولار سنويا والتي كان يحصل عليها بصفته الشيخ ، اضافة الى موافقة السيد سعيد على منحه ضعف ما كان يحصل عليه من الجمارك ، نظرا لادعائه أنه اذا ما تخلى عن القيام بنفسه بجمع المستحقات الجمركية ، فانه سوف يتعرض لخسارة تبلغ ٦٠٠ دولار سنويا . مع ذلك رفض الشيخ ، بكل ثقة ، العروض ومطالب الدولة معا ، رغم التأكيد له بقوة بأن تلك المطالب مدعومة من حكومة جلالة الملك ، الامر الذي دفع المقيم السياسي الى رفع توصية لحكومة الهند بضرورة تنفيذ مطالب الدولة بالقوة عن طريق القيام بأعمال بحرية في بداية الامر واستخدام أكثر من مركب شراعي واحد لهذا الغرض . منوها بأن العرب أنفسهم لديهم المثل الذي يقول : (ان ادراك العربي في عينية) فكلما ازدادت عظمة القوة المعروضة التي يراها الشيخ ورجال قبيلته بالفعل كلما كان الاحتمال بأن هذه القوة سوف تستعمل فعلا . ومن ناحية أخرى يمكن الضغط على سكان عايقا بوقف عمليات الدخول أو الخروج ، واذا ما برهنوا على استمرارهم في العناد فان أحسن طريقة للتعامل معهم ، بالاضافة الى العمل البحري ، القيام بتفجير قيادة الشيخ الكائنة في داخل أراضي جعلان بالطائرات . وقد قبلت هذه التوصية من قبل حكومة جلالة الملك ، وعلى اثر ذلك بدأت الاستعدادات لتأمين قوة متمركزة في منطقة صور في شهر فبراير/شباط(١٥) .

بناء على ذلك قام السيد سعيد (*) بتوجيه رسالة تحذيرية لمختلف شيوخ عايقا في ١٣ فبراير / شباط شرح فيها ما آلت اليه الامور بينه وبين الشيخ علي شيخ البوعلي من تأزم ، بسبب رفض الاخير وقف تدخله في شؤون عايقا ، ومنع السكان من

---

* تولى حكم السلطنة في أوائل شهر فبراير / شباط ١٩٣٢ بعد تنازل والده له عن الحكم معللا سبب التنازل بظروف صحية .

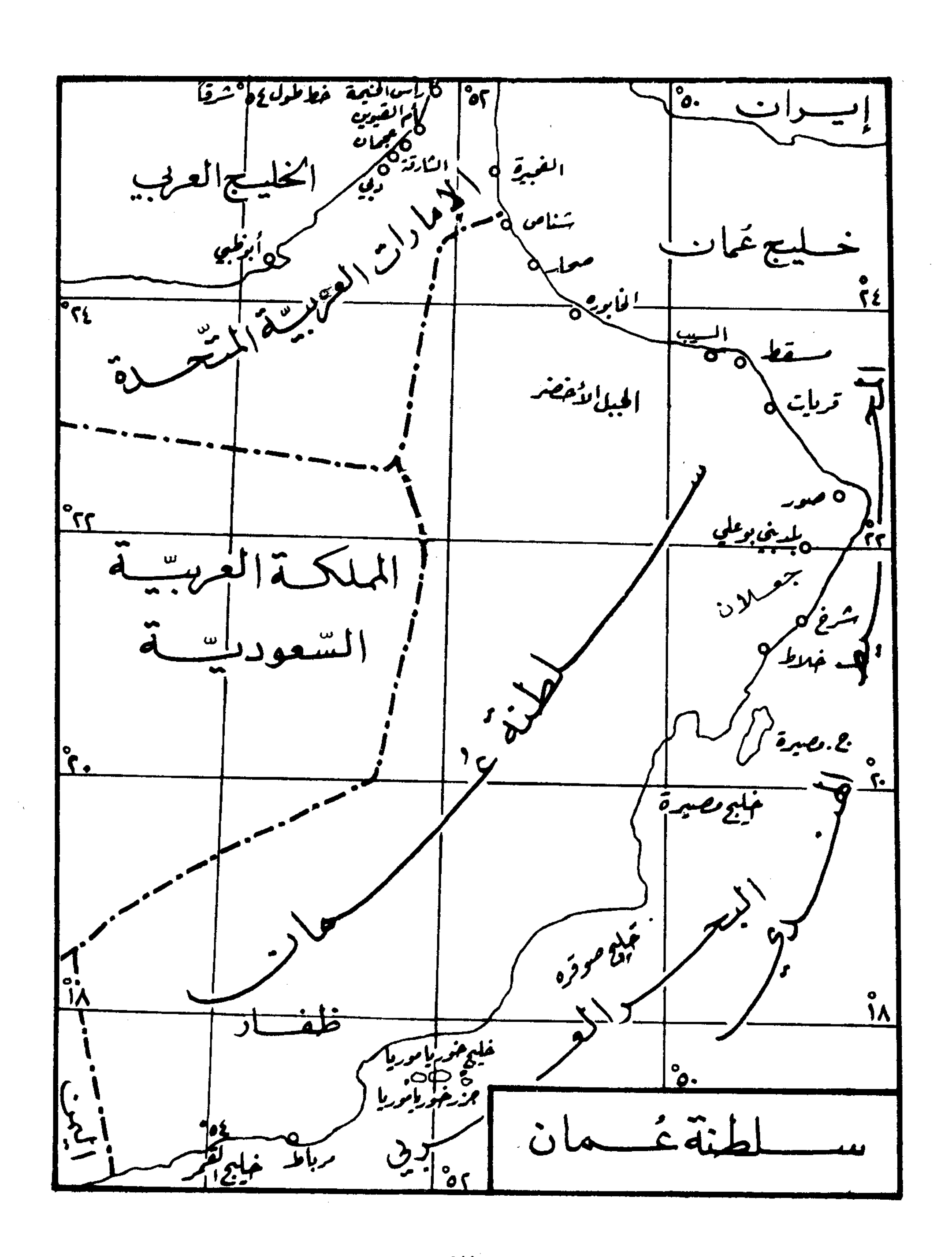
دفع المستحقات الجمركية ، اضافة الى منعه اقامة مكتب جمرك للدولة في ميناء صور، ذاكراً لهم بأنه ما زال يمارس الصبر معه ، مع ما قدمه اليه من شروط سخية حتى لا يكون بأي شكل من الأشكال خاسرا في حالة انشاء مركز جمركي في عايقا ، مؤكدا لهم في ختام رسالته ، بأنه قد أعطى الشيخ مهلة شهر رمضان ، وبانقضائها سوف يتخذ اجراءات صارمة لفرض مطالبه بالقوة ، مع ما يؤديه ذلك الى الحاق الضرر بنفسه وبشعبه وانه غير مسؤول ـ أي السيد سعيد ـ عن ذلك الضرر(١٦) .

وبمجرد انتهاء المهلة المحددة ، تم اصدار التحذيرات والتهديدات الى البوعلي ، بأنهم في حالة رفضهم اقامة مركز جمركي في عايقا حتى ظهر ٧ مارس / آذار ١٩٣٢ ، فان القرية سوف تقصف بالمدفعية وستقصف قلعة الشيخ علي في جعلان ، بالقنابل من الجو ، وتم توزيع هذه الانذارات بالقائها من الطائرة .

ولدى انتهاء فترة الانذار دون قبول الشروط المعلنة ، أنذر البوعلي باخلاء نسائهم وأطفالهم من المناطق المهددة ، إذ أن عمليات قصف عايقا والاعمال الجوية ضد جعلان سوف تبدأ عند بزوغ فجر ٩ مارس / آذار في الحال . بيد أنه وفي خلال اليوم الثامن ، وكنتيجة لهذا التهديد أعلن الشيخ علي قبول اقامة وتأسيس مكتب جمركي في عايقا . وفي الوقت المحدد ، كان علم دولة مسقط مرفوعا ، وتم احتلال مبنى على الساحل لهذه الغاية . ولكن وعلى الرغم من قبول الشيخ علي في النهاية شروط الدولة، الا أنه ابلغ صراحة ، انه نظرا لعصيانه التمردي ، فقد خسر بل فقد كل حقوق المطالبة بالشروط السخية السابقة التي قدمها له جلالة السلطان ، مؤكدين له في الوقت نفسه بأن تأسيس مركز جمركي في عايقا لم يكن المسألة الوحيدة التي ستؤخذ بعين الاعتبار، ولكن أية شروط قدمت له سوف تعتمد بالكامل على مدى اخلاصه واخلاص قبيلته في المستقبل وعلى حسن سلوكهم .

هذا وقد عادت الحملة الى مسقط يوم مارس / آذار ١٩٣٢ بعدما تم تحقيق الهدف الرئيسي من عملياتها(١٧) .

مما سبق يمكن القول ان سلطان مسقط استطاع من خلال الدعم المقدم له من السلطات البريطانية ان يبعد شبح انفصال جزء مهم من الاراضي التي كانت تحت سيطرته .


إيـران
الخليج العربي
خليج عُمان
الإمارات العربيّة المتّحدة
المملكة العربيّة السّعوديّة
سلطنة عُمان
البحر العربي
ظفار
الجبل الأخضر
مسقط
السيب
قريات
صور
جعلان
مصيرة
خليج مصيرة
خليج صوقرة
أبوظبي
دبي
الشارقة
عجمان
أم القيوين
رأس الخيمة
الفجيرة
شناص
صحار
الخابورة
شرقاً
سلطنة عُمان

الحواشـي

(١) س.ب مايلز ،الخليج بلدانه وقبائله، ترجمة أمين عبد الله ، مسـقط ، وزارة التـراث القومي والثقافة ، ١٩٨٣ ، ص ٣٥٤ .

(٢)

(٣) جمال زكريا قاسم ، المرجع السابق ، ص ٣٦٦ – ٣٦٧ وانظر كذلك

(٤)

(٥) جمال زكريا قاسم : المرجع السابق ، ص ٣٦٧ .

(٦) لمزيد من التفاصيل عن اتفاقية جدة يمكـن الرجوع : أمين سـعيد . تاريخ الدولـة السعودية ، مطبوعات دارة الملك عبد العزيز.

(٧) جمال زكريا . المرجع السابق ص ٣٨٥ . ٣٧٠ . مايلز . المرجع السابق ص ٣٨٥ .

(٨) جمال زكريا . المرجع السابق ، صص ٣٧٠ – ٣٧١ ، انظر كذلك Administration report of the P. A. , Muscat , 1930 , P. 39 .

(٩)

(١٠) I. O. R. , R15 /6/ 205 , thl , from P.R. , busher to gov, of India foreign & . P. Dep. , New Delhi , 290 ct. 1931 .

(١١) I. O. R. , R15 /6/ 205 , letter from Saiyid Said Bin Taimur , President of conucil ministers to all chiefs of Aiqa , 27 oct. 1931 .

(١٢) I. O. R. , R15 /6/ 205 , letter from Saiyid Said to captain Alban, P.A. in Muscat. 30 Oct., 1931 .

(١٣) Administration Report of the P. A. , Muscat , 1931 , P. 39 .
I. O. R. , R15 /6/ 205 , Letter from Saiyid Said to Captain Alban .

(١٤) P. A. in Muscat, 30 Oct. , 1931.
Administration Report of the P. A., Muscat, 1931 , P. 39

(١٥) I. O. R. , R15 /6/ 205 , memo. About subject sur and the Banibuali , Dec . , 1931 .

(١٦) I. O. R. , R15 /6/ 205 , circular letter issued byh. H. the Sultan to the address of various shaikhs . 13 Feb , 1932 .

(١٧) Administrion report of the P.A., Muscat , 1932 , PP 34 - 35 .

* * *